مجلة جامعة الملك سعود، م١١، العمارة والتخطيط، ص ص ١-٢١، الرياض (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)

أزمة محيط أم أزمة إدارة
صياغة جديدة لمشكلة المدن المعاصرة

مصطفى أحمد بن حموش

دائرة تخطيط المدن، العين، ص.ب ١٣٣٩، الإمارات العربية المتحدة

(قدم للنشر في ١٤١٨/٨/٨هـ؛ وقبل للنشر في ١٤١٩/٥/٢٩هـ)

ملخص البحث. تشكو كثير من المدن المعاصرة في البلدان المسلمة من رداءة المحيط الحضري والتي هي في الأساس إفراز لأزمة الإدارة. وتتمثل هذه الأزمة في غموض قواعد اللعبة العمرانية و"رداءة التحكيم". ولذلك فإن تحسينا للمحيط يجب أن يمر قبل كل شيء عبر إعادة النظر في المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها المنظومة العمرانية مثل الإدارة والمرجعية والعدالة الاجتماعية.

مقدمـــــة

ما هو السر وراء إعجاب المجتمع بمباراة كرة القدم أو كرة اليد أو أية لعبة من الألعاب الجماعية؟ هل هي مهارة اللاعبين وملكاتهم؟ أم هي قواعد اللعبة وصفارة الحكم التي لا يولي لها المتفرجون أي اهتمام؟ كيف تكون المباراة إذا ألغيت تلك القواعد أو إذا كان اللاعبون يجهلونها؟ أو بالعكس كيف ستكون المباراة إذا أملينا لكل لاعب حركاته وحددنا مسبقا نتائج المباراة؟ إلى ما سيؤول اللعب إذا كان الحكم غائبا أو متحيزا إلى فريق؟

قد يبدو مجموع هذه الأسئلة تافها لكون الألعاب مجرد نشاط ترفيهي في حياة المجتمع بل هو بعيد كل البعد عن حياة الجد والواقع أحيانا أخرى. لكن المتأمل فيها سيجد أنها تشابه في الكثير من الأوجه وقائع الحياة الجماعية اليومية، من حيث أدوار الأفراد والجماعات من جهة، والقوانين والمؤسسات العامة من جهة أخرى.

ومن هذا الجانب تتجلى أهمية الإدارة والتسيير وتوزيع الأدوار بين الممارسين والقوانين التي تضبط ذلك. وهو ما نسميه جملة بمسألة الإدارة - في الحياة الجماعية الحضرية - وذلك مع طبيعتها الخفية، إذ تقف أغلب الأحيان وراء الواقع الملموس والمادي.

وعلى هذا الأساس فإن هدف هذا البحث هو إثبات أولوية مسألة الإدارة في فهم أزمة العمران التي تعيشها مدننا المعاصرة. فبالقياس مع مباراة رياضية، ليس سبب هذه الأزمة هو غياب مهارات الممارسين أو تبدل الأحوال بقدر ما هو غموض قواعد "اللعبة العمرانية" ورداءة التحكيم. فالمدينة فقدت ماهيتها بسبب اختلاف التوازن في توزيع الصلاحية بين الإدارة العامة والسكان. ويتجلى ذلك من خلال عدة جوانب سلبية في المنظومة العمرانية أهمها التضخم القانوني والازدواجية المرجعية ثم اختلال مفهوم العدالة الاجتماعية[1] [١].

التضخم القانوني

للمنظومة القانونية العمرانية قسطها الكبير في طريقة توزيع الصلاحية، وبالتالي في نوعية المحيط الحضري بمدننا المعاصرة. يقول الأستاذ Gerard Conac في تعليقه عن دور القانون في المجتمعات المعاصرة: "لقد اعتبرت الحكومات الأفريقية بعد الاستقلال مباشرة - القانون وسيلة أساسية في التغيير الاجتماعي وبناء الدولة، وبذلك فقد بالغت في الاعتقاد فيما يمكن للقانون أن يحدثه من تغيير. فقد أدى هذا الاعتقاد إلى ربط القانون بالاستراتيجية السياسية وإفراغه من تعاليمه وبيداغوجيته، وأصبح بالتالي سلطويا أكثر مما هو تحريريًا" [٢، ص٢٦٩]. وقد حدث الشيء نفسه في أمريكا اللاتينية [٣، ص٣]. وينطبق هذا الوصف تماما على المنظومة العمرانية، حيث فصلت النصوص بإفراط بغية تنظيم المدينة حسب معايير معيشية محددة (ومستوردة من المجتمعات المتقدمة). ويبدو ذلك أكثر وضوحا في البلدان التي ورثت إدارة احتلالية ابتداء، ثم تبنت نظاما اشتراكيا. بينما يرى أن هذه الظواهر موجودة في

---

[1] يمثل هذا البحث مدخلا لدراسة للباحث عن التشريع الحضري في الجزائر. ولذلك فإن الأمثلة والاستنتاجات لها الارتباط الوثيق بمدن الجزائر في المقام الأول ثم بمدن شمال إفريقية التي ورثت أساليب الإدارة الفرنسية الاحتلالية ابتداء والتي تتميز حاليا بسلطة إدارية مركزية مطلقة انظر[١].

الكثير من دول العالم الثالث التي تتميز في الغالب بمجتمعات قوية (التنظيم والعلاقات) ونظم إداري ورث من الاحتلال الأجنبي الكثير من خصائصه [٣].

وقد أدى الاعتماد على القانون إلى تكاثر نصوصه وتفاصيله بشكل يمكن تسميته بالتضخم القانوني. ولعل أبرز مظاهر هذا التضخم ذلك العدد من المواد والمراسيم والملحقات التي تتعلق بالعمران والبناء التي أصبحت منبعا للتعقيدات للموظف الإداري نفسه ناهيك عن المواطن البسيط [٤ ، ص ٤٠].

ولعل أكبر مصدر لهذا التضخم تلك المراجعات المستمرة التي تجري على المنظومة القانونية بسبب تغير وزارة ، أو تحول سياسي في نظام البلد فتوضع نصوص جديدة لاغية بذلك سابقتها أو معدلة لها. وفي الغالب تأخذ هذه المراجعات شكل لوائح تعديلية متراكمة مع بقاء القوانين والمواد[٢].

وفي الكثير من الأحيان يكون الوقت عاملا في الارتباك. فتبلغ الإدارة المحلية بانتساخ نصوص بأخرى جديدة في مدة وجيزة لا تتناسب والتطبيق الميداني بسبب قصر فترة التعميم الإداري. وفي أحيان أخرى لا يتم إبلاغ البلديات النائية إلا بعد زمن لضعف أجهزة الاتصال والتوعية.

ولا يتوقف هذا التضخم على حجم النصوص ، بل يتعداه إلى الأسلوب اللغوي والاصطلاحي الذي يتوخى فيه المشرعون الإسهاب أحيانا لغرض الدقة والتقتير بالمصطلحات الجامعة والمانعة أحيانا أخرى. وهكذا يفقد القانون وضوحه ويصبح عرضة للتأويلات البعيدة أو التعطيل [٤ ، ص ٤٠].

وإذا كان هذا التضخم يؤدي في الغالب إلى البيروقراطية التي يعاني منها المواطن العادي ، فإنها أحيانا أخرى تفرز حالات عكسية إذ يصبح تضارب النصوص وكثرتها ذريعة للاستثناءات ومستندا للوساطات ، حيث يستدل بها أحيانا بطريقة تعاكس مقاصدها.

---

[٢] من الناحية التوثيقية وفي الغالب لا يعاد طباعة المنظومة العمرانية بسبب تغير في لوائح تنفيذية أو حتى في مادة أو أكثر نظرا لحجمها الكبير. وبذلك فإن النص المعدل يضاف على شكل وثيقة ملحقة منفصلة. وهو ما يصعب مهمة الإداري عند مراجعتها إذ لا يدري مع طول الزمن أي المواد نسخت وأيها ما زال ساريا.

فالمنظومة القانونية أصبحت بذلك شبيهة بشبكة الصيد الهينة التي لا تسمح بمرور فأر، بينما لا يجد الفيل صعوبة في اجتيازها [٤ ، ص٢٥١].

ومن النتائج المباشرة لهذا التضخم القانوني على المحيط ، ذلك التنميط الحضري للبناء والاختزال المفرط في التصميم والتخطيط استجابة لتلك النصوص[٣]. ولعل العمارات المجهزة صناعيا صورة لذلك سواء في أسلوب إنجازها أو شكلها النهائي. وأسوأ من ذلك نتيجة ، ذلك الشلل الذي يصيب الفضاء الحضري بسبب تصلب القوانين وكثرة القيود والممنوعات في وجه أي تغيير أو تحوير[٤].[٥]

وإذا ما حاولنا استقصاء أسباب هذا التضخم فإن إرادة الإدارة في التحكم في المدينة والتسلط على جميع مظاهر الحياة المدنية بالتوجيه والتنظيم والتأطير هي الدافع الرئيسي لذلك [٣، ص١٤]. ويمكن اختصار ذلك كله في تكريس مفهوم المركزية الإدارية. أما الوجه الآخر لهذا المفهوم فهو الإقصاء الكلي للمشاركات الفردية وعدم إسناد أي دور لها في العمران.

وإذا كان هذا الباب يهدف إلى طرح مشكلة القانون من جانبها الشكلي فإن الأبواب اللاحقة ستخصص لجانب المضمون من المشكلة القانونية فظاهرة التضخم قد برزت في البلدان الغربية ثم في غيرها من البلدان مما يضفي عليها بعدا عالميا. والواقع أن ذلك يعود إلى عوامل ذاتية في المنظومة القانونية نفسها تتمثل أساسا في الفلسفة العصرانية. فالرجوع إلى مصادرها التاريخية يؤكد لنا أنها جاءت مرادفة للعمران العصري الذي يقوم على نبذ الماضي والانقطاع عن التاريخ والتقاليد والأعراف مما أدى إلى ملء كل ذلك الفراغ بقوانين اصطناعية أنتجتها الإدارة المركزية بعيدا عن المجتمع ، وهي ما أسماها بعض الكتاب الغربيين

---

[٣] يقصد بالتنميط الحضري للتحديد المسبق لأشكال البناء عن طريق نظام المناطق Zoning وتحديد الكثافات والإرتدادات ومعاملات تشغيل الأرض بحيث تصبح المباني متشابهة ومكررة. أما الاختزال فيتمثل في التصميم النهائي للمبنى دون اعتبار لأي احتمال للتغيير أو التوسيع في المستقبل مما يتنافى مع الديناميكية الحضرية.

[٤] يتمثل ذلك على الخصوص في اللوائح التنفيذية المرافقة لمخططات المناطق الحضرية التي تمنع أي نشاط حضري آخر غير المذكور في اللوائح. انظر [٥].

The Authoritarian Lradition [٦][٥]. ولذلك سنحاول إلقاء الضوء على أثر هذا التصور في علاقة الإدارة بالمجتمع، ومن ثم إسقاطها على نوعية المحيط الحضري.

الازدواجية المرجعية والقانون

لعل أوضح صورة لهذه المشكلة ما تعانيه مجتمعاتنا الحضرية من انتشار الأضداد في مجالات الحياة اليومية بين كل ما هو عصري وما هو تقليدي، وبين الشرعي واللاشرعي. والحكومي والشعبي. ففي المدينة المعاصرة كثيرا ما تصادفنا المفارقة بين الأحياء العتيقة والأحياء العصرية، والأنشطة التقليدية مقابل الأنشطة العصرية، وفي مستوى أدنى من المسكن التقليدي والمسكن العصري. وتمتد هذه الازدواجية إلى داخل البيوت أحيانا في شكل تنافس بين الصالون وبيت الضيف، بل وإلى طريقة الأكل جلوسا حول المائدة، أو على الكراسي وحول الطاولة العصرية.

وفي البلدان الإسلامية يبدو المشكل أكثر وضوحا في المجال القضائي والقانوني عن غيرها من البلدان، حيث تنعكس هذه الازدواجية في الحياة الثقافية في شكل نزاع جلي أحيانا وخفي أحيانا أخرى بين الشريعة الإسلامية والقانون العصري. وإذا كانت جذور هذه الازدواجية تعود إلى حقبة الاحتلال التي عاشتها بلداننا، فإن استمرارها يرجع إلى الاعتقاد في مفهوم العصرنة ومسايرة "التقدم". وأيا كان المنطلق، فإن هذا الازدواج لم يرق إلى درجة الالتحام، بل بقي على شكل تصادم مستمر [٧، ص٥٢ - ٦٧].

ولا تستثنى البلدان الغربية من هذه الإشكالية رغم كونها هي مصدر الفكر العصراني، حيث تأخذ الازدواجية في مجتمعاتها شكل التنافر بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي[٦] [٨]، ولعل كتاب سطولجار Legal & Moral Reasoning أحسن مثال على هذا

---

[٥] تتجدد هذه الفلسفة في الثقافة الغربية في المسار الهروبي utopia الذي ميز الفكر العمراني والمعماري منذ نهاية القرن الثامن عشر وكرد فعل لتجاوز مشكلات المدينة الصناعية. وهكذا ظهرت مشروعات حالمة لمدينة المستقبل المغايرة للمدينة القديمة. ومن أمثلتها Ebenzer Howard (1898): Tomorrow: A Peaceful Path to Real Reform, Le Corbusier (1935) The City of the Future. (انظر [٦].

[٦] راجع تعريفات ملحم قربان لمفهوم القانون الطبيعي في [٨].

التضارب إذ يسرد نماذج من الفكر الغربي على ذلك [٩ ، ص٦٢]. وسنكتفي هنا في إطار دراستنا لعلاقة العمران بالسلطة بإلقاء الضوء على مسألة الشرعية.

الشرعية واللاشرعية في قانون العمران

من أهم مظاهر الازدواجية في المدينة المعاصرة اختلاف المفاهيم بين السلطة والمجتمع. ففي القاموس الرسمي يرتبط مفهوم الشرعية بمطابقة أفعال الأشخاص للمنظومة القانونية التي تستعملها الإدارة في تسيير المدينة وتوجيه العمران. أما عند أفراد المجتمع فإن ممارستهم كثيرا ما تستند إلى مفاهيم أخرى مغايرة للتي عند الإدارة مثل مفهوم الحق في التصرف بالملكية ونفي الضرر، والتعاقد العرفي وغيرها. وينشأ التنافر بين الجانبين حين لا يوجد في المنظومة القانونية العمرانية مكان لهذه المفاهيم الشعبية، وفي مقابل ذلك حين يعتبر المجتمع تلك القوانين الرسمية مجرد عائق إداري يتخطاه الأفراد كلما سنحت الفرصة أو ضعفت شوكة السلطة. فماذا يعني مثلا حكم دفع غرامة أو دخول السجن لشخص يبني مسكنا على أرضه دون ترخيص كما هو معروف في قانون البناء. فالمواطن البسيط يرى في الحالة الأولى نوعا من المتاجرة بين السلطة والأفراد، وفي الحالة الثانية ظلما وتعديا على حق الملكية [١٠].

ولعل حالات البناء "الفوضوي" أو "العشوائي" أحسن نموذج لهذا التضارب إذ تعتبر السلطة تلك الأحياء غير شرعية لافتقارها إلى تراخيص المنظومة القانونية العمرانية ومواصفاتها، بينما لا يرى سكان تلك الأحياء أي ضرر في ذلك ما دامت تلك الأراضي المستعملة ملكا عاما وفوق ذلك فإن الحكومة قد عجزت عن توفير السكن اللائق لهم بوصفه حقا طبيعيا لهم مثل باقي أفراد المجتمع[٧] [١١]. هذا مع العلم أن في أقوال الفقهاء المسلمين ما يسمح باستعمال الأراضي المتروكة أو الميتة وإحيائها بالبناء[٨] [١٢]. وقد انحصر الاختلاف بينهم في اشتراط إذن الحاكم [١٣].

---

[٧] هناك إنتاج أدبي عالمي ضخم عن ظاهرة "البناء الفوضوي" وكيفية استغلالها لمواجهة مشكلة السكن، انظر مثلا مؤلفات J.F.C. وC. Abrams وغيرها [١١].

[٨] يرى الإمام القرافي (ت ٦٨٤هـ) مثلا أن الأفنية أو الأراضي المتروكة داخل العمران إنما هي بقية الموات الذي كان قابلا للإحياء، [١٢].

وقد تزداد حدة التضاد بين الجانبين حين تلجأ السلطة إلى إزالة تلك البناءات بحجة اللاشرعية وتطهير المدن من البناء الفوضوي. فيصف أحد سكان البناء الفوضوي في الجزائر عملية التطهير التي تقوم بها البلديات فيقول لحين يأتي إلى هنا عمال البلدية بشاحناتهم لهدم البنايات أو الاستحواذ على مواد البناء أو جمع الغرامات، أرى الناس تجري هنا وهناك لإخفاء الأشياء فأتذكر أيام الاحتلال حين ينزل جنود العدو في أحيائنا] [١٠، ص٧].

ومن الطريف أن الكثير من البلدان التي تعاني من "البناء الفوضوي" قد تبنت قرارات وسياسات تهدف إلى إزالة هذه الأحياء، وشرعت في تطبيقها بحجة تنظيف المحيط الحضري وتجميل المدن. غير أنها تراجعت عن تلك العمليات أمام المقاومة الشعبية، كما حدث في بلدان أمريكا اللاتينية. وأطرف من ذلك أن سياسة التطهير في الجزائر مثلا التي شرعت فيها الإدارة سنة ١٩٨٥م قد استبدلت بسياسة الإدماج القانوني حيث أصبحت تلك البناءات الفوضوية بواسطة نصوص استثنائية، أو بعد دفع غرامات رمزية من أصحابها بنايات شرعية ومعترفا بها لدى الإدارة [٩] [١٤، ص ١-٤٠].

المعايير والأعراف بين التطابق والافتراق

تتجلى الازدواجية المرجعية في المدن المعاصرة كذلك في "قواعد اللعبة العمرانية" بتعايش المعايير والأعراف التي تؤطر ممارسات الأفراد والجماعات في مجالي البناء والتعمير. فمن الناحية الاجتماعية فإن هذه القواعد سواء كانت معايير أو أعرافا يقصد بها ضبط تصرفات الأفراد والاتفاقات التي تحدث بينهم في ضوء القيم التي يؤمن بها ذلك المجتمع والتي تحفظ وحدته وانسجامه. فيتعرف كل فرد حينئذ على حدود حريته ودرجة مسؤولياته تجاه الآخرين. وسنحاول تحليل مساحات التطابق والافتراق بين المفهومين. فنقصد بالمعايير مبدئيا تلك الضوابط الرسمية التي تضعها الإدارة، وبالأعراف تلك الضوابط التي يتبناها المجتمع[١٠]. فمن طبيعة المعيار أن يكون صادرا من إدارة خارجية[١١] وبالتالي يكون في الغالب

---

[٩] تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة سكان "الأحياء الفوضوية" في مدن البلدان المتخلفة يتراوح ما بين ٤٠ و٥٠٪ من المجموع. ولذلك فقد برزت سياسات واقعية تقوم على إدماج هذا القطاع وتأطيره بدل إقصائه. أنظر [١٤، ص ١-٤٠].

[١٠] استعمل مفهوما الأعراف والمعايير وفق ملاحظة المحكم الأول للمقالة. وله شكري على ذلك.

ذا طبيعة قسرية. فالغريب في مجتمع معين تجده يحترم قواعد ذلك المجتمع وسلوكياته ويسايرها في الغالب بالتكلف ودون اقتناع تجنبا للعقوبة المتوقعة أو الضغط الاجتماعي. ومن مقتضيات هذا التعريف أن قسرية المعايير تعود في غالبها إلى حداثة عهدها في المجتمع أو أنها نشأت خارج إجماع ذلك المجتمع وأسوأ من ذلك أن تكون منافية لقناعات ذلك المجتمع.

أما الأعراف فهي مجموعة القواعد التي تؤطر أنشطة أفراد مجتمع ما، والتي تمكننا من التنبؤ بتصرفاتهم وسلوكهم في إطار معين من الشروط وإصدار الحكم فيها حسب قيم ذلك المجتمع [٩، ص ٦-١٤]. وهي بمعنى آخر تمكننا من بناء النموذج الاجتماعي الذي يرجع إليه الأفراد في سلوكهم ومعاملاتهم الطبيعية فيما بينهم. وهذا يعني أن تلك الأعراف محل اتفاق بين أفراد ذلك المجتمع. وزيادة على شيوعها في المجتمع ؛ فهي تنتقل عبر الزمن من جيل إلى آخر عن طريق التلقين [٩، ص ٦٤]. ومن مميزات الأعراف كذلك أنها منغرزة في الذاكرة الجماعية، منطقة اللاوعي لدى الأفراد، حيث تترجم في الغالب إلى تصرفات ذاتية دون تكلف فكري.

ويلتقي المفهومان المذكوران على المحور الزمني في كون العرف قبل أن يتبناه المجتمع ويلتزم به في سلوكه الطوعي يعرف حتما بداية معينة مرتبطة بقرار سياسي أو اتفاق جماعي أو حادث تاريخي (مثل تبني فكر أيديولوجي جديد) أو اختراع تكنولوجي (اختراع طرق جديدة للاستعمال). وفي هذه المرحلة يكون لحداثته ذا طبيعة قسرية ويحتاج إلى وقت معين ليرسخ في ضمائر أفراد المجتمع. وبذلك فهو معيار. فالزمن عامل مهم في تحويل المعيار إلى عرف نتيجة للتعود والممارسة.

غير أن عامل الزمن غير ضامن ليتحول المعيار إلى عرف. فالمعيار عموما لا يخلو من قيم ثقافية واجتماعية تؤهله للانسجام مع قيم المجتمع أو تقصيه عنها. ولهذا فالمعيار الجديد الذي لا يجد سندا قيميا ثقافيا للاندماج في الوعي الجماعي لا يقوم إلا على أساس التدخل الخارجي (للإدارة الحاكمة) وتطبيقه يعتمد على الجانب الاحتياطي (خوفا من العقوبة).

وإذا كان هذا على المستوى النظري فإن الفصل بين المفهومين في الواقع يكون أحيانا محرجا. ومن أمثلة ذلك ما يذكره Stoljar عن اللافتة الإنجليزية التي تمنع المرور على عشب الحدائق العامة التي تقول [السادة والسيدات لا يمرون تأدبا على العشب، أما الآخرون فلا

---

[١١] قصد بالإدارة هنا كل قوة لها تأثير خارجي تنظيمي في الأفراد وليس بالضرورة الإدارة السياسية.

يمرون قانونا على العشب!] [٩ ، ص١٧]. فهناك شريحة تتصرف بالاقتناعات الحضارية بينما الفئة الثانية تتصرف تحت طائل السيف والعقوبة. ومع أننا في الواقع لا يمكننا التفريق في المجتمع نفسه بين من يرضخ للقانون طوعا وآخر كرها فإن احترام محتوى اللافتة بفعل الحضور الدائم للحارس أو الشرطة أو الكاميرا سيكون مؤشرا بكون ذلك القانون قسريا. أما إذا تحققت سلامة الحديقة في غياب أية وسيلة للمراقبة ، فإن ذلك مؤشر للالتزام الطوعي من قبل الأفراد. ولعل المثل الإنجليزي يفسر ذلك حيث يقول "المجتمع السعيد يحيا كأن لا وجود للقانون فيه" [١٥ ، ص٩٥] وذلك لأن الكل يعرف المعايير/ الأعراف ويلتزم بها.

والواقع أن أغلب الضوابط التي كانت تؤطر المجتمعات ما قبل الصناعية كانت ذاتية وباطنية لكونها ترتكز على الدين والاتفاق الجماعي. ومع أنها في الغالب لا تكتب على شكل نصوص قانونية فإنها كانت تعرف عن طريق المشافهة ، وتنتقل عبر الأجيال بالتطبيق التلقائي.

ففي التراث الإسلامي نماذج كثيرة من ذلك. ومنها القول العربي المأثور [أن القضاء يتعطل بالعدل] [١٦ ، ص٧]. ولعل هذا القول قد انطبق من الناحية التاريخية على زمن الخليفة أبي بكر الصديق ﷺ وقاضيه عمر بن الخطاب ﷺ إذ لم ترفع إليه قضية أو شكوى طيلة سنتي الحكم ، وتعطل بذلك القضاء لسواد العدل.

كما يقدم لنا الفقه الإسلامي نموذجا حيا للانضباط الطوعي وأثره في الإدارة الحضرية ونوعية المحيط. فيذكر أن أبا حنيفة ﷺ كان - حين يريد تبييض جدار بيته الخارجي وتلبيسه - يعمد إلى القشرة القديمة فيزيلها كلها ، وحين سئل عن ذلك أخبر السائل أنه إذا لم ينزع تلك القشرة فإنه مع طول السنين سيزداد سمك الجدار على حساب الشارع ، وهو ما نهى عنه النبي ﷺ [١٢] [١٧].

وفي نماذج أخرى من التراث الإسلامي ما ينمي الفكر المعياري الطوعي إذ يرى بعض الفقهاء سحب شهادة الذي يرتكب ما يسمى بخوارم المروءة ، أو يخرج عن الأعراف - طبعا الصالحة-. فالذي يخرج شرفاته وأجنحته نحو الخارج بطريقة تعيق حركة المرور يكون معيبا مردود الشهادة في الفقه الحنبلي ، حتى يزيل ذلك الضرر [١٣ ، ص٤٧٧]. هذا مع أن الفقهاء

---

[١٢] ذكرها أكبرج. في كتابه [١٧].

يرون جواز تدخل الإدارة في مثل هذه الحالات. فمخاطبة الضمير لها الدور المهم في الإدارة الحضرية.

أما الضوابط الحضرية المعاصرة التي تتحكم في أساليب التصميم والبناء - وذلك مثل مؤشرات تشغيل الأرض في القسائم الأرضية، وارتداد البناء عن حدود الملكية، وقياسات الحجرات حسب وظائفها - فغالبا ما تكون قسرية، فمع أنها استندت إلى مقتضيات صحية من إضاءة وتهوية فإنها كثيرا ما تعاكس قيم اجتماعية قوية. فارتداد أربعة أمتار عن حدود الملكية لفتح شباك لا يأخذ بعين الاعتبار حرمة تلك الغرفة ولا الجار المقابل ومن هنا يكون عرضة للتجاوز. هذا بالإضافة إلى أن تلك المساحة المفتوحة الناشئة عن الارتداد قد لا تصلح للاستعمال، مما ينقص من نسبة توظيف الفضاء.

وبموازاة هذه المعايير كثيرا ما تكون هناك أعراف محلية أو طرق غير رسمية لتنظيم الفضاء وإنشاء المباني تتداول بين أفراد المجتمع بعيدا عن الإطار القانوني الذي وضعته الإدارة، ومن هنا تدرك إحدى أهم أبعاد ثقافة الرفض التي تكمن في الأحياء الشعبية البعيدة عن رقابة الإدارة حيث تصاغ الكثير من القيم والمعايير الذاتية التي لم تلتفت إليها المنظومة العمرانية الرسمية، أو لم تفسح لها المجال للظهور. ولعل تسمية البناء الفوضوي أو العشوائي أو اللاشرعي صيغة لهذا الشرخ القائم بين السلطة الرسمية والمجتمع في مجال العمران، ولا يتوقف هذا الافتراق عند حد اختلاف المفاهيم، بل يتعداه في الغالب إلى المصادمة بين الإدارة التي تلجأ عند فشلها في حمل المواطنين على تطبيق معاييرها إلى العنف ومختلف وسائل الإكراه [٣، ص٣٦].

في صنع القرار

لقد قامت أبحاث عديدة - ولا تزال - عن طرق صنع القرار وعلاقته بنوع المحيط الحضري. ومن مميزات هذه الأبحاث أنها تعرج كلها على مفهوم الإدارة، وهو ما يبين لنا مدى الارتباط العضوي بينهما، وقد تحولت إشكالية العمران في ضوء هذا الطرح من أزمة محيط إلى أزمة قرار. وبمعنى آخر فقد أصبح الاعتقاد السائد لدى بعض الباحثين أن سبب تدهور نوعية المحيط الحضري ليس في المدينة ذاتها وإنما في آليات صنع القرار كصورة مجسدة لتوزيع الإدارة داخل المجتمع [١٨، ١٩، ١٢، ص٩٢-٩٤].

ولعل هذا التصور الجديد للأزمة له مايسانده في العلوم السياسية والاجتماعية من أبحاث حول مفاهيم الإدارة والقرار والذاتية Autonomy والقسرية Heteronomy بالنظام السياسي وعلاقة الإدارة بالمجتمع ولكون العمران أحد المجالات التي تتجلى فيها تلك العلاقة فسنحاول إسقاط بعض تلك الأبحاث عليه لتفسير مدى ارتباط أزمة المحيط المعاصر بأزمة الإدارة. ولعل كتاب Steven Lukes أحسن نموذج لهذه الدراسات[١٣] [٢٠، ٢١].

فرغم الاعتراف بعدم قطعية التعريفات يعتقد الكاتب بوجود ثلاث رؤى مختلفة للإدارة، فهناك من يعتبرها تلك القوة التي تسمح لصاحبها باتخاذ القرار في حالة نزاع بين مختلف المصالح المتضاربة بقصد وضع الأولويات بينها، وتعتبر هذه الرؤية أحادية الأبعاد لكونها تؤمن بصدور القرار من جهة واحدة.

غير أن الواقع يثبت أن صاحب القرار لا يسلم من معارضة ومقاومة خارجية، فيكون قراره حافزا لرد الفعل من هذه الجهة، بل وإن المعارضة قد تتحرك قبل صدور القرار بغرض إحباطه إذ تنتقل الوضعية من حالة قرار إلى اللاقرار فهذه الحالة الأخيرة هي إذن صورة أخرى للإدارة. ولذلك سميت هذه الرؤية ذات البعدين إذ يعتقد أصحابها أن كلا القرار واللاقرار صورة للإدارة.

وفي تصور آخر يعتقد صاحب الكتاب أن للإدارة أبعادا أخرى، إذ يبين الواقع أنها لا تقتصر على تلك الثنائية بين القرار واللاقرار، وعلى لحظات الأحداث التي ينجح فيها أحدهما. فممارسة الإدارة عملية مستمرة وكامنة في المجتمع فالقرار كمظهر لتلك الممارسة كثيرا ما ينتج كمحصلة لقوى جماعية لا يملك الأفراد زمامها ولا التوقع بها، فالجلوس على قمة هرم الإدارة لا يعني بالضرورة تملك القرار والتحكم في المجتمع[١٤].

ولعل مفهومي التأثير وجماعة الضغط أحسن أمثلة لهذا التصور فهذه الجماعات كثيرا ما تستعمل وسائل الإعلام والدعاية، وقد تدفع الرشاوى لتوجيه الرأي العام وتحضيره للاقتناع بقرار معين. وهي بذلك تؤثر في البنية الفكرية للأفراد بما فيهم الإداريين بغرض تغيير

---

[١٣] وتصب دراسة Lindley في الاتجاه نفسه انظر [٢١].

[١٤] يرى Migdal (1988) أن الكثير من بلدان العالم الثالث لا تزال تحتفظ بهياكل اجتماعية تقليدية قوية يتزعمها رؤساء محليون وهي بذلك تنازع الحكم الرسمي في قيادة المجتمع وصنع القرار. ولذلك فإن أي محاولة لتقوية نظام الحكم يشترط أن تهدف إلى تحطيم تلك المؤسسات [٣، ص٢٩٦].

تركيبتهم الاعتقادية وأهدافهم ورغباتهم [٣، ص٢٩٦] ورغم الصبغة الليبرالية التي نستشفها من خلال هذا التفسير حيث يعتمد على مفهوم صراع الطبقات، فإن الصور المذكورة للإدارة تجد أشكالها المباشرة في العمران.

فعندما نتساءل عمن يقرر الأشياء في مدننا المعاصرة نجد الجواب - حسب J.F.C.Turner في هيمنة الإدارة المركزية على مختلف ميادين العمران ورؤيتها الأحادية لمفهوم الإدارة [٢٢]. ففي الغالب تتخذ القرارات الرسمية فيما يخص تصميمات البناء وإنجاز المشروعات وحتى الإدارة اليومية للأحياء السكنية بمعزل عن السكان، بل إن هؤلاء يتحولون في ميدان التخطيط والإدارة إلى مجرد أرقام تمثل احتياجات تتعهد الدولة بتوفيرها.

والنتيجة المباشرة لهذا الإقصاء، إهمال الساكن لمحيطه المباشر إذ أصبح يعتقد حسب رأي Newman أن حدود مسؤولياته تنتهي عند عتبة الباب، وعلاقته بالخارج تقتصر على ما تقدمه شرفته من مناظر [٢٣]. ولعل هذا ما يفسر أعمال التخريب والكتابات الحائطية التي تتكاثر في الأحياء العصرية [٢٣، ص١٤].

وقد يقول قائل إن هناك أحياء عصرية نظيفة ومصونة لا أثر للتخريب فيها. لكن المحقق في ذلك يجد أن ذلك المستوى من النوعية يكون في الغالب على حساب الميزانية العامة، إذ تخصص مصاريف ضخمة للصيانة والمراقبة[١٥].

أما الصورة الثانية للإدارة فتتمثل من الناحية العمرانية في مقاومة قرارات الإدارة وإبطال مفعولها، وقد سبق أن ذكرنا أمثلة السياسات التطهيرية والتجميلية التي تبنتها دول ثم تراجعت عنها بسبب تلك المقاومات. وسواء نجحت فيها أم لم تنجح فإن النتيجة على مستوى المدينة والمحيط الحضري سلبية لاعتبارات عديدة. فنجاحها الذي يعتمد في الغالب على قوة الشرطة (والجيش أحيانا) يؤدي بالسكان المعنيين إلى الإحساس بالحرمان والظلم [٢٤]، كما أن فشلها غالبا ما يؤدي إلى تبرؤ الإدارة من تلك الأحياء، مما يزيد في رداءة المحيط والظروف المعيشية في تلك الأحياء.

أما صورة الإدارة في شكل التأثير والضغط المعنوي المستمر أو وجود الصراع الكامن أدق حالة تنعكس على العمران. ففي الكثير من المشروعات الخاصة - سكنية أو غيرها -

---

[١٥] عن تكاليف الصيانة العامة ومشكلاتها انظر مجموع ورقات ندوة تشغيل وصيانة المنشآت العامة العين ٩-١٩٩٧/١١/١٢م تنظيم المعهد العربي لإنماء المدن وبلدية العين بالإمارات.

يستجيب أصحابها لضوابط الإدارة لمجرد الحصول على رخصة البناء وتجنب العراقيل الإدارية. وأحيانا يخضع الإنجاز للمواصفات الرسمية لتجنب المراقبة والحصول على شهادة المطابقة "وحسن السلوك" وفي أحيان أخرى تدفع الرشوة للحصول على الرخصة رغم عدم شرعيتها. لكنه لا يلبث أن يقوم بتحويرات على التصميمات، أو على البناء بعد الإنجاز. وهي بمفهوم آخر إعادة صياغة المحيط حسب الاحتياجات الحقيقية ما أمكن. ثم إن كثرة هذه التحويرات واستمرارها عبر الزمن كثيرا ما يؤدي إلى تدجين الإدارة وإقناعها بسلبية تدخلها وضرورة التغاضي عنها. ولا يخفى علينا ما لهذا الصراع الكامن من سلبيات على صورة المدينة. فمن أبرز نتائجها تحويل المدينة إلى ورشة لا نهاية لها[١٦] بسبب تتابع أعمال التحوير والتحويل الفضائي لغرض تأقلم السكان بمحيطهم المفروض عليهم. ومنها إرهاق الإدارة بمصاريف الصيانة والمراقبة نتيجة إهمال السكان لمحيطهم بل ومعاداتهم لهم كما يبدو من خلال أعمال التخريب التي تتعرض لها ممتلكات الدولة.

ونخلص إلى القول عن آليات صنع القرار في كونها تعاني من أحادية التصور لمفهوم الإدارة وما ينتج عنه من انعدام التكامل بين الإدارة والمجتمع وهو ما أسميناه باختلال التوازن بين الذاتية والقسرية. وقد كان لهذا الاختلال أثره في نوعية المحيط الحضري في مدننا المعاصرة.

العدالة الاجتماعية المفقودة

لعل أهم ركيزة في المنظومة القانونية العمرانية بل ولأي نظام سياسي هي كيفية صياغة مفهوم العدالة الاجتماعية ثم تحقيقها ميدانيا [٢٥]. فالسياسة العمرانية والتخطيط بمختلف مستوياته وأنواعه وكذا النصوص والمعايير القانونية والممارسات الإدارية من المفروض أن تتأسس على هذا المفهوم وترمي في الوقت نفسه إلى تحقيقه.

وإذا كان هذا المفهوم مفروغا منه على المستوى السياسي باعتبار أن العدالة الاجتماعية هي هدف كل نظام، فإن إنزاله على أرض الواقع لا يحتفظ بالوضوح نفسه أفرادا وجماعات، وهي بذلك تبدو غاية يصعب إدراكها. ففي الكثير من الدساتير والمواثيق الوطنية والدولية تنص المواد القانونية على أن من حق الفرد الحصول على ضروريات الحياة

---

[١٦] تميزت مجلة "Open House International" بنشر الكثير من المقالات العلمية عن موضوع التحولات الفضائية والمجلة يغلب عليها فكر الأستاذ N.F.Habraken الذي مهد لهذا النوع من الدراسات.

المدنية من تغذية وصحة ولباس ومأوى [١٧] [٢٦] وتعليم وغيرها، مما تتعهد به الإدارات في سياساتها الاجتماعية بتوفيره. وتمثل المدينة المختبر الذي تمتحن فيه نظريات العدالة الاجتماعية وتطبيقاتها التفصيلية حيث تقاس بتوزيع فرص الشغل وتوفير المأوى وباقي الاحتياجات المتنوعة و المتدرجة [٢٧].

وحتى لا ندخل في موضوع متشعب عن أسباب الفقر والفروق الاجتماعية وعلاقتها بالأنظمة السياسية ونماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نكتفي بإلقاء الضوء على بعض وسائل السياسة العمرانية المتداولة في العالم وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية. ففي حين تفرض الإدارة في مجال البناء معايير ومؤشرات لتوفير الظروف الصحية والأمنية للسكان، تكون تلك الوسائل هي نفسها سبيلا لإقصاء العدد الكبير من السكان الذين لا يملكون الإمكانات للاستجابة لتلك الشروط ولإفساح المجال لطبقة معينة ومحظوظة من المجتمع للتمتع بتلك الخدمات.

وفي حين تهدم الأكواخ والمساكن الفوضوية حول المدن بحجة التطهير وتحسين نوعية المحيط في المدن تكون شريحة كبيرة من السكان التي جاءت لتستفيد من المرافق والخدمات المتوافرة في المدينة والمفقودة في المناطق النائية، وقد أقصيت من حقوقها الطبيعية في الحياة الجماعية التي فقدتها في الأرياف النائية.

وفي حين تبنى مساكن حكومية جاهزة لتواجه أزمة السكن وتستجيب لمطالب المحتاجين تكون تلك المشروعات سبيلا للإجحاف، حيث تستنزف العائدات المالية العامة المحدودة في تلك الإنجازات المكلفة ثم لا يستفيد منها إلا العدد القليل و"المحظوظ" بينما تنتظر الحشود الكبيرة دورها في القائمة دون أمل كبير أو تلجأ للبناء العشوائي.

بين المساواة والاستحقاق

رغم كون العدالة محور التفكير الاجتماعي والسياسي للقرن العشرين فإن المفهوم من حيث التجسيد لايزال يعاني من غياب الوفاق بين مختلف التعريفات. ولا ندعي هنا الوصول إلى التعريف القاطع، وإنما نكتفي بعرض بعض التعريفات التي كان لها الواقع السلبي

---

[١٧] انظر بتوسع مفهوم Global Strategy for Shelter to the Year 2000 وذلك في [٢٦].

المباشر على العمران والتي نعتبرها وجها من أوجه أزمة الإدارة. وسنقتصر بالتالي على مبدأ توزيع الثروات والخدمات بين سكان المدينة أو موظفي بلد ما.

فقد غلب على فلسفة السياسات العمرانية مفهومان مختلفان لكنهما متلازمان وهما المساواة والاستحقاق [٢٥]، فكلاهما في اعتقادنا يصلحان تفسيرا لمبدأ العدالة الاجتماعية في جوانب معينة. لكن عدم اعتبارهما أو إطلاقهما قد يؤديان إلى نوع من الإجحاف والظلم الاجتماعي الذي يغذي الصراع الداخلي في المجتمع ويلقي بسلبياته على المحيط [٢٤]، فمن حيث التعريف ترتبط العدالة الاجتماعية بمستويات الاحتياجات أو المطالب. ففي الحد الأدنى تتعلق العدالة بالجانب التوزيعي في السياسة الاجتماعية للمطالب الضرورية للحياة المدنية مثل المأوى والغذاء والستر والملبس والشغل. وأعلى من ذلك تكون المطالب في شكل حاجات ماسة في تعليم ومواصلات وغيرها وأعلى، وأعلى من ذلك تكون مطالب أخرى من قبيل الترفيه والتوسع في النعم، حيث يتم الحصول عليها بالاستحقاق [٢٤، ص ٣٨ - ٥٨].

ولذلك فإن دور الإدارة في وضع السياسة العمرانية من المفروض أن يتكيف مع كل من هذه المستويات. فالحد الأدنى باعتباره حقا طبيعيا وضرورة يتطلب الأولوية في التنفيذ ويتساوى فيه جميع المواطنين. وصورة ذلك في السياسة الإسكانية أن تجتهد الإدارة في إيجاد أسلوب لتوزيع الثروة يحقق الحد الأدنى من المأوى لجميع المواطنين كضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

أما في المستويات الاجتماعية الأعلى فإن الأمر يختلف. ففي مستوى الرفاهية قد تكون المساواة هي عين اللاعدالة لكونها تعسفية ومخالفة لقوانين الطبيعة باعتبار أن الفوارق الاجتماعية فطرة بشرية مرتبطة باختلاف الأفراد بعضهم عن بعض من حيث الإمكانات والقدرات والكسب فكل فرد يأخذ ما يستحق حسب سعيه وقدراته.

وهنا أيضا نفتح قوسا للتنبيه عن تقييد الشريعة الإسلامية للتنافس في ميدان التعمير والسكن والاستهلاك المادي باعتباره مخلا لصحة المجتمع ومنذرا لخرابه[١٨] [٢٨].

---

[١٨] لعل أوفى صورة تطبيقية في التاريخ الإسلامي لهذا الحكم رسالة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لعتبة بن غزوان في شأن بناء الكوفة بالحجارة بعد أن احترقت. فقد أمره ألا تزيد البناءات على ثلاث غرف وأردف رسالته بقوله (ولا تطاولوا في البنيان والزموا السنة تلزمكم الدولة) [٢٨، ج٤، ص٤٤].

وإذا ما أردنا الآن ربط هذا التنظير بإشكاليتنا المتعلقة بأزمة الإدارة وأثرها في المحيط الحضري فإننا سنجد الكثير من الصور السلبية في مدننا المعاصرة تعود إلى الخلط بين المفهومين أو إهمالهما أو وضعها في غير محلها.

فإهمال المساواة في الحقوق القاعدية هي أجلى في السياسات العمرانية حيث يظهر في التوزيع المختل لوسائل العيش بين المواطنين ومن أمثلة ذلك مستوى الرفاهية أو التناقض الصارخ بين سكان المدينة الواحدة حيث توجد الأكواخ بجانب القصور، والأحياء الراقية ذات الشوارع المزينة مقابل الأحياء الشعبية المكتظة والوسخة أحيانا. ومن أمثلتها كذلك اختلال التوازن بين الريف والمدينة من حيث الخدمات العامة كالتعليم والاستهلاك والصحة وغيرها.

ومن نماذج السياسة العمرانية التي تغيب فيها العدالة الاجتماعية ذلك المفعول العكسي للإسكان العمودي الجاهز والمنمط الذي اعتبر وسيلة لتحقيق المساواة. فقد كان أثره السلبي من جوانب عديدة أهمها تلك التكاليف الباهظة التي تمتص الميزانية العامة دون أن تغطي ولو نسبة صغيرة من قائمة الطلب. أما من الناحية الاجتماعية فإن ذلك التكرار والتساوي في المساحات يتصادم في الغالب مع فوارق التركيبة العائلية فقد يسكن الزوجان الجديدان الشقة نفسها التي تمنح للعائلة ذات الأزواج المتعددة.

ومن النتائج السلبية على المحيط المرتبطة بسوء استعمال مبدأ المساواة أن تلجأ الإدارات إلى فرض نموذج معين من القسائم الأرضية أو عددا من الطوابق، أو نسبة معينة من معامل تشغيل الأرض (نسبة البناء إلى الفضاء المفتوح) دون مصلحة واضحة أو حجة مقنعة، وهو ما يناقض مبدأ الاستحقاق ولعل هذا المنحى السياسي هو الذي ساد على السياسات الإسكانية والعمرانية في البلدان الشيوعية والاشتراكية باعتباره نتيجة لأيديولوجية المساواة المطلقة[١٩] [٢٩].

---

[١٩] هذا مع العلم أنه قد يكون في الإسلام وجه شرعي لتحديد التوسع في البناء بغرض الحد من التنافس المادي الاستهلاكي. وقد يستند هذا الرأي إلى مجموعة الأحاديث التي جاءت في ذم البناء والتطاول. انظر مثلا الأحاديث سنن ابن ماجة رقم ٤١٥١ (حديث القبة)، سنن الترمذي حديث ٢٤٠٤ ورقم ٢٤٠٦ (البناء وبال على صاحبه) [٢٩].

أما النتائج السلبية لإطلاق مبدأ الاستحقاق كصورة للعدالة الاجتماعية، فتتمثل في السياسة الليبرالية التي تطبق في الإسكان والتعمير، حيث يعتبر الإسكان الفردي قضية خاصة بالمواطن لا دخل للإدارات العامة فيه، ولعل مجتمع العالم الرابع الذي نشأ في البلدان الرأسمالية صورة لذلك حيث يعيش الفقراء في سراديب المباني العامة وقنوات الصرف الصحي والأماكن العمومية [٣٠][٢٠].

ومن هنا يمكننا تفسير بعض المظاهر العمرانية السلبية التي تعج بها مدننا العصرية والتي مردها اختلال مفهوم العدالة الاجتماعية وبقول آخر أصبحت المدينة التي أفرزتها المنظومة القانونية والسياسة العمرانية صورة صادقة للاعدالة وتجسيدا للفوارق الاجتماعية ولعل قول ابن خلدون في المقدمة [أن الظلم مؤذن بخراب العمران] ينطبق على ما ذكرنا. بل ولعل تسميتنا المدينة المعاصرة بالمدينة الظالمة سيغني تصنيف الفارابي الذي وضعه لأنواع المدن في كتاب "المدينة الفاضلة".

الخلاصـــــة

حاولنا في هذا البحث طرح إشكالية العمران في مدننا المعاصرة بوصفها أزمة إدارة قبل أن تكون أزمة محيط، وقد اتخذت هذه الأزمة أشكالا متعددة تبعا للأبعاد المختلفة لمفهوم الإدارة. وتلتقي تلك الأشكال عموما في كونها مظهرا لسوء توزيع الأدوار بين الممارسين الحضريين وفقدان التكامل بين الإدارة المجتمع. وقد حصرنا ذلك في ثلاث صور هي التضخم القانوني للمنظومة العمرانية والازدواجية المرجعية واختلال التوازن في مفهوم العدالة الاجتماعية.

فالتضخم القانوني بصفته جانبا شكليا من الأزمة جاء نتيجة الاعتماد المفرط على النصوص القانونية كوسيلة للمراقبة الاجتماعية والتحكم في المدينة وتنظيمها. فقد تكاثرت تلك النصوص بشكل تسبب في تشابك صلاحياتها وغموضها سواء لدى الموظف أو المواطن البسيط.

---

[٢٠] لقد ظهر مثلا في فرنسا مفهوم Sdf (Sans Domicile Fixe) أي الشخص بدون سكن ثابت. وكذلك مفهوم Homeless في [٣٠].

أما من الجانب النوعي للمنظومة فإن فلسفتها العصرية القائمة على معاداة التاريخ والأعراف والتقاليد الراسخة في المجتمعات قد أدى إلى نشأة أزمة الازدواجية المرجعية في القانون. وصور تلك الازدواجية تباين المفاهيم بين الإدارة والمجتمع فيما هو شرعي وغير شرعي، وتأرجح الممارسات الحضرية بين المعايير والأعراف وبين الذاتية والقسرية.

أما الجانب الثالث من الأزمة فيتمثل في اضطراب مفهوم العدالة الاجتماعية في السياسة العمرانية. فالعدالة الاجتماعية التي تتجسد غالبا من حيث الممارسة في أسلوب توزيع الثروات كثيرا ما تفشل السياسات الحضرية في إيجاد الصيغة المناسبة والمتوازنة بين مبدأي المساواة والاستحقاق. ولعل الإسكان بما يعاني من الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية وعدم الاستجابة للطلب العريض للمحتاجين صورة لهذا الاختلال.

ولهذا كله فإن أزمة المحيط التي نعيشها تستدعي بالدرجة الأولى إعادة النظر في الجهاز الإداري والقوانين المستعملة للتحكم في الظاهرة العمرانية بشكل يؤدي إلى إعادة توزيع الإدارة بين الممارسين الحضريين من المجتمع والإدارة المركزية.

المراجـــــــع

(١) Ben Hamouche, M. *Gestion urbaine de dar Es Soltane* (1516 - 1830). Paris: These University of Paris: 1994.

(٢) المنجرة مهدي. الحصة الخامسة من المناقشة في ملتقى au *Droit and Environnement Social* Maghreb الدار البيضاء (١٩٨٩م)

(٣) Migdal, J. *Strong Societies and Weak States.* Princeton: Princeton University Press, 1988.

(٤) Anan Y. M. "Essai de Typologie de la Complexification en Droit de I Urbanisme. " In: *La Paris ADEF* (1987), 37 - 57. *La* Regle et I Urbanisme.

(٥) Porter D. R. "Flexible Zoning" *Urban Land,* April (1988), 5 - 11

(٦) Burtenshaw, D. *The European City*: A Western Perspective. London: Tulton Publishers, 1991.

(٧) Naciri, K. L. "Ambivalence Juridique des Institutions Politiques Maghrebin." In: *Droit et Environnement Social au Maghreb.* Casablanca, 1989.

(٨) قربان، ملحم. *قضايا الفكر السياسي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢م.

(٩) Stoljar S. *Moral and Legal Reasoning.* London: Macmillan Press, 1980.

(١٠) Hafiane A. Les Defis a l Urbanisme. Cas de Constantine Algiers: O. P. U, 1989.

(١١) شهاب الدين الصنهاجي القرافي. بيروت دار المعرفة (بدون تاريخ).

(١٢) Pugh, C. The Changing Roles of Self - Help in Housing and Urban Policies 1950 - 1996.

(١٣) الفائز، إ.م. *البناء وأحكامه في الفقه الإسلامي*. رسالة دكتوراه غير مطبوعة معهد القضاء العالي، الرياض جامعة الملك سعود (١٤٠٦هـ) ص ص٦١٦- ٦٥٠.

(١٤) Devas, N. and Rakodi, C. (Eds.) "The Urban Challenge." In: *Managing Fast Growing Cities.* London: Longman, 1993 pp. 1-40.

(١٥) Ben Achour, Y. *"Droit et Environnement Politique au Maghreb"* In *Droit et Environnement Social au Maghreb.* Casablanca, 1989 pp 89 - 115.

(١٦) ابن عبدالله ع. *معلمة الفقه المالكي*. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م.

(١٧) أكبر، جميل عبد القادر. *عمارة الأرض* في الإسلام. بيروت: دار القرآن، ١٩٩٢م.

(١٨) أكبر، جميل عبد القادر. آليات الإبداع في العمارة الإسلامية. "*المدينة العربية*"، عدد ٧٨، (١٩٩٦م)، ٢٦-٣٧.

(١٩) Batley, R. "Political Control of Urban Planning and Management." In *Managing Fast Growing Cities,* 1993.

(٢٠) Richard Lindley,. *Autonomy,* London: Macmillan, 1974.

(٢١) Lukes S. *Power; A Radical View.* London: Macmilian, 1974.

(٢٢) Turner, J. F. C,. *Housing by People.* London: Architectural Press, 1984.

(٢٣) Newman, O. *Defensible Space.* London: Architectural Press, 1984.

(٢٤) Honderich, T. *Violence for Equality.* London: Routledge, year.

(٢٥) Campbell, T. *Justice.* London: Macmillan, 1988.

(٢٦) UNCHS. *National Experiences with Shelter Delivery for the Poorest Groups.* Nairobi 1994.

(٢٧) Harvey, D. *Social Justice and the City.* London: Edward Arnold, 1975.

(٢٨) أبو جعفر بن جرير الطبري (ت ٣١١هـ/٩٢٣) *تاريخ الرسل والملوك*، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣م.

(٢٩) *موسوعة الحديث الشريف* قرص مدمج إنتاج شركة صخر ١٩٩١م - ١٩٩٦.

(٣٠) Schwab, A. W. *The Sociology of Cities.* New Jersey: Prentice Hall,. 1992.

Urbaninsm and Power
An Alternative View to Urban Crisis in Modern Muslim Cities

Mustapha Ahmed Ben Hamouche
Expert in Planning, - Al Ain Town Planning Department,
P.O.Box: 1339 - U.A.E.
(Received on 8/8/1418; accepted for publication on 29/5/1419)

Abstract. Many modern cities in the Muslim world are suffering from degradation in the quality of Their built environment. The article, by analyzing urban regulations and management system, argues that the urban crisis is primarily due to the Fuzzy "rules of games" and "bad arbitration". Thus, it suggests that improving qulity in the built environment entails reviewing regulation code in its radical concepts such as Legal Power, Referability and Social Justice